

تقرير عن زيارة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي
لتقصي الحقائق إلى مخيمات لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش لتقييم وضع حقوق الإنسان
لأقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار



الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
Independent Permanent Human Rights Commission
La Commission Permanente Indépendante
des Droits de l'Homme

2-6 يناير 2018

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم التسلسلي
2	مقدمة وخلفية عن تكليف الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي وبعثتها لتقصي الحقائق	.i
2-3	منهجية التقرير وزيارة تقصي الحقائق	.ii
4-3	تاريخ أقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار	.iii
6-5	التطورات في وضعية أقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار منذ 2012	.iv
8-6	أحدث العمليات العسكرية وأزمة اللاجئين الضخمة منذ 25 أغسطس 2017	.v
15-8	ملاحظات زيارة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائق بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار	.vi
10-9	1. انتهاك الحق في الحياة	.vii
10	2. التعذيب أو المعاملة القاسية أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة	.viii
11-10	3. تدمير قرى الروهينغيا من قبل قوات أمن ميانمار	.ix
12-11	4. انتهاك حرية الدين	.x
13-12	5. الحرمان من الجنسية والحقوق السياسية	.xi
14	6. نظام فصل عنصري: التطهير العرقي والإبادة الجماعية	.xii
15-14	7. وضعية لاجئي الروهينغيا من ميانمار في كوكس بازار	.xiii
17-16	الخاتمة	.xiv
18-17	توصيات	.xv

مقدمة وخلفية عن تكليف الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي وبعثتها لتقصي الحقائق:

كلفت قمة منظمة التعاون الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال قرارات مختلفة (RES. EX (IS) - 3/4، RES. EX-CFM/2017، RES. 1/44-IPHRC، وRES 4/44-MM) بمهمة دراسة وضعية أقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار. وعليه، وضعت الهيئة هذا الموضوع كبنء ذي أولوية في جدول أعمالها، وتقوم بمناقشة هذه المسألة بانتظام خلال دوراتها العادية. كما شكلت الهيئة فريقا عاملا معنيا بدراسة وضعية حقوق الإنسان في ميانمار، والذي قدم توصيات متعددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي لحماية حقوق أقلية مسلمي الروهينغيا.

كما تشارك الهيئة في أنشطة لرفع مستوى الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أقلية مسلمي الروهينغيا، وتثير الهيئة هذه القضية بانتظام خلال مشاركتها في المنتديات الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما أصدرت عدة بيانات صحفية حول هذه القضية في مناسبات مختلفة وتواصل استكشاف فرص للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لاتخاذ إجراءات مشتركة للتخفيف من تدهور أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني على أرض الواقع.

ووفقا للتكليف من قبل مجلس وزراء الخارجية، منذ عام 2014، اتصلت الهيئة بحكومة ميانمار للسماح بزيارة لتقصي الحقائق إلى ميانمار للوقوف على وضعية حقوق الإنسان بحرية وموضوعية. وفي غياب أي رد إيجابي من قبل سلطات ميانمار، قامت الهيئة بدراسة خيارات بديلة لزيارة مخيمات لاجئي الروهينغيا في البلدان المجاورة، مثل ماليزيا وتايلاند وبنغلاديش للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وبناء على دعوة حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، قررت الهيئة زيارة مخيمات اللاجئين من أقلية مسلمي الروهينغيا الذين تم تهجيرهم قسرا، في كوكس بازار، للتواصل مع الضحايا وأصحاب المصلحة الآخرين للحصول على معلومات مباشرة عن وضعية انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها في ميانمار وتقديم تقرير حول الموضوع إلى مجلس وزراء الخارجية مع توصيات عملية حول السبل الممكنة لمعالجتها بشكل شامل. وتعرب الهيئة عن تقديرها العميق لحكومة بنغلاديش للسماح لبعثتها بالدخول دون قيود، والقيام بالترتيبات اللوجستية اللازمة من أجل زيارة مخيمات اللاجئين.

منهجية التقرير وزيارة تقصي الحقائق:

منذ عام 2014، سعت الهيئة إلى الوصول مباشرة إلى جماعات الروهينغيا في ولاية راخين للتحقيق في وضعية حقوق الإنسان على أرض الواقع، ولكن نظرا لعدم تعاون حكومة ميانمار، فلم يتم تلبية الطلبات المتكررة لزيارة ولاية راخين. وتم إجراء البحث الموضوعي لهذا التقرير بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2017، والذي تضمن مراجعة شاملة للتشريعات والتقارير المتاحة والسجلات التاريخية والمؤلفات الأكاديمية، وكذا مراجعة الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وغيرها من الوثائق. وبعد هذا، تم إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى مخيمات لاجئي الروهينغيا في بازار كوكس في بنغلاديش

في 2-6 يناير 2018، حيث تواصل الوفد مع اللاجئين والمجتمع المدني والإعلام وموظفي الحكومة للحصول على معلومات مباشرة عن وضعية حقوق الإنسان في ميانمار.

وضم وفد الهيئة إلى بازار كوكس الدكتور راشد البلوشي (رئيساً) والأعضاء السيد ميد كاغوا، والدكتورة ريحانة عبد الله، والسفير عبد الوهاب، والسيد محمود عفيفي، والسيد أداما نانا. وبالإضافة إلى المسؤولين من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأمانة الهيئة، رافق السفير محمد زامير، العضو المنتدب بالهيئة، الوفد، الذي أجرى مقابلات مع عشرات اللاجئين الروهينغا النازحين من ولاية راخين، بميانمار، إلى كوكس بازار، ببنغلاديش. وأجريت جميع المقابلات بصفة شخصية في 4 و5 يناير / كانون الثاني 2018. وتم إبلاغ جميع من أجريت معهم المقابلات بطبيعة بعثة الهيئة لتقصي الحقائق والهدف منها وكذا كيف سيتم استخدام المعلومات التي قدموها. وتم الحصول على موافقتهم الشفهية قبل بدء المقابلة والتسجيل. ولم يتم تقديم أي حوافز لمن أجريت معهم المقابلات في مقابل تقديم المعلومات.

واضطرت الهيئة إلى القيام بالمهمة الضخمة المتمثلة في جمع البيانات والمعلومات الموثوقة، حيث إن انتهاكات حقوق الإنسان وقعت في ولاية راخين بميانمار. لذلك، فإنه أثناء إعداد تقرير تقصي الحقائق هذا، فإنه بالإضافة إلى المعلومات المباشرة من الضحايا والشهود واللاجئين الذين فروا من ولاية راخين إلى بازار كوكس في بنغلاديش، رجعت الهيئة واطلعت على البيانات التي أبلغت عنها هيئات حقوق الإنسان المستقلة وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل على الأرض على جانبي حدود ميانمار/ بنغلاديش، بالإضافة إلى البيانات المقدمة من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

تاريخ أقلية مسلمي الروهينغا في ميانمار

يعود تاريخ مسلمي الروهينغا في منطقة ولاية راخين في ميانمار إلى قرون عديدة. وتشير السجلات التاريخية المتعددة المتاحة إلى أن قرونا من الهجرة والاستيطان ساعدت على تطور عرق الروهينغا في منطقة أراكان¹، التي تسمى حالياً راخين. وفي الحقيقة، فإن روهينغا أراكان ليسوا مجموعة عرقية في حد ذاتها تطورت من مجموعة قبلية واحدة أو عرق واحد، ولكنهم جماعة مختلطة من أعراق وثقافات متعددة. ففي البداية، قدم الناس من أصل هندي، والبنغاليون والعرب والفرس والأفغان والآسيويون الأوسطيون كمزارعين وتجار ودعاة في الغالب، واختلطوا بالسكان المحليين واستقروا في أراكان. ومنذ القرنين السابع والثامن، سافر التجار العرب المسلمون إلى أراكان للتجارة ودعوة السكان المحليين إلى الإسلام.

وخلال الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، كان الجزء الجنوبي الشرقي من البنغال تحت حكم مملكة أراكان خلال فترات متقطعة، مما سمح بحركة الناس دون عوائق داخل نفس المملكة. واستقر البنغاليون (المسلمون والهندوس)، والبورميون، والمون، والفرس، والمغول، والصينيون، والبرتغاليون، والهولنديون، واليابانيون، إلخ. في أراكان في أوج مملكة أراكان المستقلة. وعليه، فإن جميع المستوطنين الأجانب الذين وطئوا من قبل الملوك الأراكانيين قبل سقوط مملكة أراكان يستحقون وضعية السكان الأصليين. وفقدت أراكان سيادتها واستقلالها للغزو البورمي في نهاية عام 1784. ومرة أخرى، احتل البريطانيون أراكان في عام 1826 بعد الحرب الإنجليزية-البورمية الأولى في 1824-1826. وتم ذكر مصطلح الروهينغا لأول مرة من قبل اللغوي الشهير فرانسيس بوكاتن في كتابه المنشور في عام

¹ (غالبا ما كان يشار إلى أراكان بروشانغ وروهانغ في كتب ملوك البنغال وترايبورا. وأشار الكتاب العرب والمسلمون لأراكان براخان وأرخانغ).

1800 "المعجم المقارن للغات إمبراطورية بورما" للدلالة على بعض المواطنين المسلمين الأصليين من أراكان. وتشير سجلات تاريخية بريطانية أخرى إلى أن المسلمين تواجدوا في راخين قبل فترة طويلة من قيام البريطانيين بضمها في عام 1826.

وتم توطين الروهينغيا الذين استقروا في أراكان/ راخين بعد عام 1826 قبل استقلال بورما في عام 1948 بوقت طويل. وعينت حكومة بورما لجنة تحقيق في 15 يوليو 1939، برئاسة السيد ج. باكستر، لدراسة مسألة الهجرة الهندية إلى بورما. واكتمل تقرير اللجنة في عام 1940 وشمل أيضا معلومات وإحصاءات حول السكان المسلمين في بورما. ووفقا لتقرير لجنة باكستر، فقد بلغت نسبة السكان المسلمين المزدادين في أراكان / راخين 77 ٪ في عام 1931. وخلص التقرير أيضا إلى أن جميع السجلات التاريخية تشير إلى أن الروهينغيا سكان أصليين لأراكان/ راخين².

وفي دستور عام 1947، كما هو مذكور في المادة 11 (4)، أعطي الروهينغيا "شهادة تسجيل وطنية" مع حقوق قانونية كاملة والحق في التصويت، مع ضمانات للجنسية على أساس العيش في إقليم بورما لمدة ثمانية سنوات على الأقل من العشر السابقة. وفي الفترة ما بين 1948 و1961، كان بإمكان الروهينغيا الوصول إلى التعليم العالي وكانوا يتمتعون بحرية الحركة والكسب في بورما بشكل كامل. كما أنهم شاركوا في الانتخابات، وانتخبوا للبرلمان، بل وأصبحوا وزراء في الحكومة البورمية إلى جانب تمثيلهم في مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية.

غير أنه منذ الانقلاب البورمي في 2 مارس 1962، أصبح الروهينغيا يواجهون تمييزا واستبعادا منهجيا في جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك إلغاء حقوقهم المدنية والسياسية، بالإضافة إلى القيود الشديدة المفروضة على حصولهم على فرص تعليمية واقتصادية. ومع صعود الطغمة العسكرية إلى السلطة، تم تنفيذ سياسة "البورمة" كإيديولوجية قومية متطرفة مبنية على النقاء العنصري لعرق بامار ومعتقداته البوذية. وفي عام 1974، صاغ النظام العسكري دستورا جديدا، مهد الطريق لصياغة قانون جنسية جديد لإعادة تعريف معيار المواطنة والتجنس والتجريد من الجنسية.

وبين عامي 1978 و1991، دفعت الحملات الحكومية الجائرة أكثر من 200.000 من مسلمي الروهينغيا عبر الحدود إلى بنغلاديش، رغم أنه في وقت لاحق، تحت الضغط الدولي، توجب على المجلس العسكري أن يقبل إعادتهم إلى وطنهم. وفي عام 1982، أصدر المجلس العسكري قانونا تمييزيا آخر، حرم الروهينغيا من حقهم في الجنسية، واعتبرهم أجنبي، وبالتالي حرّمهم من الاعتراف بوضعيتهم كأقلية عرقية وجعلهم بدون جنسية. وأعقب ذلك تمييز قاس ضدّهم في جميع جوانب حياتهم. غير أنه في نفس الوقت، وعلى النقيض من القانون الذي أصدره الجيش، تم الاعتراف بالروهينغيا كـ "أفراد من مجتمع ميانمار" في بيان مشترك أصدرته بنغلاديش وميانمار في عام 1992، مما سمح بإعادة 236.599 نازح من الروهينغيا إلى وطنهم ميانمار³.

2 تقرير عن الهجرة الهندية إلى بورما لرئيس اللجنة جيمس باكستر:

http://www.netipr.org/policy/downloads/19390715_baxter-report.pdf

³ في نيسان / أبريل 1992، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومتي بنغلاديش وميانمار، حددت شروط برنامج الإعادة إلى الوطن وسمحت بمشاركة محدودة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تطورات في وضعية أقلية مسلمي الروهينغيا في ميانمار منذ 2012

طوال العقد الماضي، أضفت حكومة ميانمار الطابع المؤسسي على التمييز ضد الروهينغيا. فوفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن ولاية راخين هي أقل ولايات ميانمار تطويراً بمعدل فقر يبلغ 78 في المائة مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 37,5 في المائة⁴. هذا الوضع من الفقر المنتشر، وضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل، و عقود من الحكم الاستبدادي والنزاعات في راخين، زاد من حدة الشق بين البوذيين ومسلمي الروهينغيا، مما أدى إلى اندلاع صراعات في بعض الأحيان حول المواضيع الدينية. وأدى هذا الواقع المعقد في نهاية المطاف إلى عنف كبير في عام 2012 والمزيد من النزاعات المتفرقة منذ ذلك الحين. ومن أجل إخفاء فشلها في تطوير ولاية راخين، ألقت الحكومة باللوم على الروهينغيا، مما أدى إلى تفاقم حملات الكراهية ضد مسلمي الروهينغيا. ونتيجة لذلك، خلفت موجة جديدة من العنف الديني ضد المسلمين، في يونيو / حزيران 2012، أكثر من 200 قتيل وحوالي 150.000 مشرد في راخين، أغلبهم من الروهينغيا. وفر بين عامي 2012 و2015، أكثر من 112.000 من الروهينغيا، بالقوارب، في أغلب الأحيان، إلى ماليزيا.

وإلى غاية عام 2015، كان بإمكان الروهينغيا التسجيل كمقيمين مؤقتين يحملون بطاقات هوية تعرف بالبطاقات البيضاء، والتي أصدرها المجلس العسكري للعديد من المسلمين، من الروهينغيا وغيرهم، في تسعينيات القرن الماضي. وكانت البطاقات البيضاء تمنح حقوقاً محدودة ولكنها لم تكن تعد دليلاً على المواطنة. واستمر الروهينغيا كذلك في المشاركة في جميع الانتخابات الوطنية والمحلية حتى الانتخابات العامة لعام 2010. وفي عام 2014، أجرت حكومة ميانمار إحصاء وطنياً بدعم من الأمم المتحدة، وهو الأول لها منذ ثلاثين سنة. وسُمح للأقلية المسلمة في البداية بأن تعرف عن نفسها بأنها رو هينغيا، ولكن بعد أن هدد القوميون البوذيون بمقاطعة الإحصاء، قررت الحكومة أن الروهينغيا يمكنهم التسجيل فقط إذا ما عرفوا عن أنفسهم بأنهم بنغاليون بدلاً من ذلك. وعلى نحو مماثل، وتحت ضغط القوميين البوذيين الذين احتجوا على حق الروهينغيا في التصويت في الاستفتاء الدستوري عام 2015، ألغى الرئيس آنذاك، ثين سين بطاقات الهوية المؤقتة في فبراير 2015، مما أدى فعلياً إلى إلغاء حقهم في التصويت. وعليه، لم يُسمح للروهينغيا بالمشاركة لا كمرشحين أو حتى كناخبين في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر 2015، التي وصفها المراقبون الدوليون على نطاق واسع بأنها حرة ونزيهة. وللمرة الأولى على الإطلاق، لم يتم انتخاب أي مسلم للبرلمان في ميانمار⁵.

في عام 2016، تولت أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في ميانمار السلطة منذ جيل، ما أوحى آمال المجتمع الدولي في جلب السلام والأمن لجماعة الروهينغيا الأكثر اضطهاداً. غير أنه سرعان ما خبا هذا التفاؤل مع استمرار تدهور وضع الروهينغيا نتيجة تصاعد التوترات الطائفية وزيادة العمليات الأمنية الموجهة من قبل قوات الأمن والمسلحين البوذيين المتطرفين ضد الروهينغيا. وكانت السيدة أونغ سان سو كي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام ورئيسة ميانمار الفعلية الجديدة، مترددة في الدفاع عن حقوق مسلمي الروهينغيا خوفاً من تنفير القوميين البوذيين، الأمر الذي كان يمكن أن يشكل تهديداً لاتفاقية تقاسم السلطة مع الجيش. وعلى الرغم من وجود أدلة دامغة على انتشار العنف والتمييز ضد مسلمي الروهينغيا، فقد

⁴ http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/EAP/Myanmar/WBG_SCD_Full_Report_English.pdf
⁵ <https://www.theguardian.com/world/2015/nov/15/myanmars-muslims-win-no-seats-in-new-parliament>

تجنبت السيدة سو كي التصدي لهذه الانتهاكات أو حتى إدانتها. ومن الواضح أن هذا نهج سياسي لحماية سلطتها والمكانة التي اكتسبتها حديثاً في ميانمار.

ولتجنب الانتقادات الدولية والتعبير عن رغبتها في التعامل مع القضية بطريقة شفافة، أنشأت حكومة ميانمار في أغسطس/آب 2016 لجنة استشارية معنية بالنزاع العرقي بقيادة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان. غير أن هذا التطور الإيجابي سرعان ما حجبته اندلاع أعمال العنف. ففي 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، شن الجيش الميانماري حملة مكثفة، أطلقوا عليها "عملية التطهير" على قرى الروهينغيا للعثور على المشتبه بهم المتورطين في الهجوم على المراكز الحدودية في ولاية راخين والتي أودت بحياة تسعة من ضباط الشرطة. وأدت هذه العملية إلى نزوح 87.000 من الروهينغيا إلى بنغلاديش (تقديرات الأمم المتحدة) وأسفرت عن تدمير الآلاف من منازل الروهينغيا إلى جانب تعذيب المدنيين الأبرياء وقتلهم. وقد أكد عدد من المصادر الموثوقة، بما في ذلك وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة، مدى وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات أمن الدولة ضد المدنيين الروهينغيا في ولاية راخين. وشملت الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها التعذيب والاعتصاب والقتل خارج نطاق القانون ضد مسلمي الروهينغيا وكذا حرق منازلهم ومساجدهم في بلدة مونغداو والقرى الأخرى في ولاية راخين الشمالية. وفي 3 فبراير/ شباط 2017، زعم تقرير للأمم المتحدة أن قوات الأمن في ميانمار شنت حملة وحشية من القتل والاعتصاب والتعذيب في ولاية راخين. ويتضمن التقرير تصريحات لضحايا وشهود عيان تعطي تفاصيل مروعة عن مستويات غير مسبوقة للعنف، بما في ذلك حرق الناس أحياء، واعتصاب فتيات لا تتجاوز أعمارهن 11 عاماً، وذبح أطفال⁶.

أحدث العمليات العسكرية وأزمة اللاجئين الضخمة منذ 25 أغسطس/ آب 2017

كما هو موضح أعلاه، منذ عام 2012، تدهور وضع مسلمي الروهينغيا في ميانمار تدريجياً على مدى عقود. وأدت الحملات العسكرية في السنوات الخمس الماضية، لا سيما في عامي 2012 و2016، إلى نزوح عشرات الآلاف من مسلمي الروهينغيا من مدنهم الأصلية. غير أن العملية العسكرية التي شنها جيش ميانمار في 25 أغسطس/ آب 2017 كانت غير مسبوقة، حيث تسببت في أسوأ موجة من عمليات القتل والتهجير القسري إلى حد اليوم. وتم شن الهجوم غير المسبوق ضد ما يسمى بإرهابيي الروهينغيا، الذين يزعم أنهم هاجموا 20 مركزاً للشرطة وقاعدة للجيش في راخين في 25 أغسطس/ آب، مما أسفر عن مقتل 12 مسؤلاً أمنياً. إلا أن رد جيش ميانمار كان وحشياً وغير متناسب، نتج عنه عنف عشوائي من قبل سلطات الدولة ضد مجتمع مسلمي الروهينغيا بأكمله، بما في ذلك القتل الجماعي والتعذيب والاعتصاب وتدمير قرى الروهينغيا.

وخلال الأيام التسعة عشر الأولى لهذه العملية، عبر 400 ألف مسلم من الروهينغيا إلى بنغلاديش لينقذوا أنفسهم من العنف المتصاعد وعمليات القتل الجماعي التي يشنها جيش ميانمار باستخدام الأسلحة النارية والمروحيات والقذائف الصاروخية ضد السكان المدنيين. ووفقاً لتقارير جهات متعددة، بما في ذلك المنظمة الخيرية الطبية الدولية "أطباء بلا حدود"، قتل ما لا يقل عن 6.700 من الروهينغيا في الشهر

⁶ تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى بنغلاديش <http://www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/FlashReport3Feb2017.pdf>

الأول من الهجمات⁷. ويُزعم أن قوات الأمن في ميانمار قامت كذلك بإطلاق النار على المدنيين الفارين وزرعت الألغام بالقرب من المعابر الحدودية التي يستخدمها الفارين من الروهينغيا إلى بنغلاديش. وأكد مراقبون وممثلو وسائل إعلام كانوا متواجدين في الميدان وكذا صور الأقمار الصناعية التي تم التقاطها في هذه الفترة تهديم العديد من قرى الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية⁸.

وقد أثار حجم العنف إدانة واسعة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية وفاعلين المجتمع المدني. ووصف مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الفظائع بأنها "مثال نموذجي للتطهير العرقي" ووصفتها هيومن رايتس ووتش بأنها جرائم ضد الإنسانية⁹. ومنذ ذلك الحين، تسببت الصدمات والنزوح في ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بـ "الكابوس الحقوقي"¹⁰. وخلافا لادعاءات حكومة ميانمار، التي أُلقت باللائمة على "الإرهابيين" في بدء العنف، أفادت العديد من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية للسيد كوفي عنان (التي عينتها حكومة ميانمار) مراراً وتكراراً على أنه "إذا لم تتم معالجة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو سليم، وإذا ظل الناس مهمشين سياسياً واقتصادياً، فإن ذلك سيوفر أرضية خصبة للتطرف، حيث سيصبح الناس عرضة للتجنيد من قبل المتطرفين بشكل متزايد"¹¹.

وبدلاً من الاهتمام بهذه التقارير المدروسة، تظل حكومة ميانمار في حالة إنكار ولم تتخذ أي إجراء ملموس لمعالجة محنة مسلمي الروهينغيا. وفي أعقاب العملية العسكرية التي تم شنّها يوم 25 أغسطس/ آب، أنكرت أونغ سان سو كي وقوع تطهير عرقي. ورفضت الانتقادات الدولية لطريقة تعاملها مع الأزمة واتهمت المنتقدين بتأجيج مشاعر الكراهية بين البوذيين والمسلمين في البلاد. وفي ديسمبر / كانون الأول 2017، منعت حكومة ميانمار مرة أخرى دخول مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، وأوقفت التعاون لبقية مدة ولايتها. وفي 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة حول وضع حقوق الإنسان في ولاية راخين بميانمار وأصدر قراراً قوياً أدان الانتهاكات المنتظمة والجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى جماعة مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار ودعا حكومة ميانمار إلى اتخاذ خطوات فورية لمعالجة هذه المخاوف. بيد أن ميانمار رفضت هذا القرار واعتبرته انتقاداً لا أساس له من الصحة، كما كررت رفضها التعاون مع بعثة سابقة لتقصي الحقائق عينها مجلس حقوق الإنسان¹².

وتكررت الانتقادات الدولية المتزايدة ضد انتهاكات ميانمار لحقوق الإنسان في مختلف قرارات الأمم المتحدة بشأن وضع حقوق الإنسان في ميانمار (اللجنة الثالثة وقرارات مجلس حقوق الإنسان)، وتقارير مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين، وكذا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأجبر رد الفعل الدولي

⁷ <http://www.msf.org/en/article/myanmarban>

⁸ <https://www.theguardian.com/world/2017/sep/19/myanmar-satellite-imagery-confirms-rohingya-village-of-tula-toli-razed>

⁹ <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=57490#.WnbJUaiWaUk>

¹⁰ <https://www.un.org/press/en/2017/sc13012.doc.htm>

¹¹ <http://www.rakhinecommission.org/the-final-report/>

¹² <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/SpecialSessions/Session27/Pages/27thSpecialSession.aspx>

القوي هذا ميانمار على توقيع اتفاق مبدئي مع بنغلاديش لإعادة توطين مئات الآلاف من مسلمي الروهينغا الذين فروا من العنف في ولاية راخين. وخلافا للبيانات السابقة التي أدلى بها رئيس جيش البلاد، تعهدت حكومة ميانمار أيضا بعدم فرض أي قيود على عدد الروهينغا المسموح لهم بالعودة. غير أن لاجئي الروهينغا لا يزالون مترددين في العودة بسبب عدم ثقتهم في تصريحات حكومة ميانمار وخوفهم من الاضطهاد لدى عودتهم.

ملاحظات زيارة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائق بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أقلية مسلمي الروهينغا في ميانمار:

تسببت الأزمة الإنسانية المستمرة الناجمة عن عمليات ميانمار العسكرية الأخيرة ضد المدنيين الروهينغا في معاناتهم بشكل كارثي. فمع نهاية عام 2017، كان هناك ما يقارب المليون لاجئ من الروهينغا في كوكس بازار - منهم 700.000 وصلوا منذ 25 أغسطس/ آب 2017، بالإضافة إلى 300.000 لاجئ جاءوا بعد موجات عنف مماثلة في الماضي. وهذا يعني أن عدد الروهينغا الذين يعيشون حاليا في بنغلاديش أكبر من عدد الذين يعيشون في وطنهم. ولم تتسبب وتيرة وصول الوافدين الجدد منذ 25 أغسطس/ آب 2017 في حدوث أسوأ أزمة لاجئين في العالم فحسب، بل أصبح تركيز اللاجئين في كوكس بازار الآن من بين الأكثر كثافة في العالم. ويعاني اللاجئون الذين يصلون إلى بنغلاديش - ومعظمهم من النساء والأطفال - من الصدمة، كما يعاني بعضهم من إصابات خطيرة ناجمة عن طلقات نارية وشظايا وحرائق وألغام أرضية. غير أن للجميع قصة يروونها تتضمن بعض أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها على مدى فترة طويلة.

وخلال زيارة الهيئة إلى مخيمات اللاجئين الروهينغا في كوكس بازار لتقصي الحقائق، أتاحت الفرصة لوفد الهيئة للقاء اللاجئين الروهينغا ومناقشة الحالة القائمة لوضعية حقوق الإنسان التي تواجههم في ميانمار بالتفصيل. وشملت الروايات المروعة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي رواها لاجئو الروهينغا، التمييز المنهجي والجماعي الذي حرّمهم من جميع أنواع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض المدنيون الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال وكبار السن، لعنف واسع النطاق وعشوائي في شكل تعذيب واغتصاب وقتل خارج نطاق القضاء. كما روى شهود عيان تفاصيل مؤثرة عن الأحداث المروعة التي وقعت في أغسطس / آب 2017، تحت غطاء متابعة المهاجمين على مركزي أمن، حيث تم إحراق مئات قرى الروهينغا، وتعذيب آلاف المدنيين الأبرياء بوحشية من قبل الجيش الميانماري باستخدام المروحيات والقذائف الصاروخية.

ولقد تم ارتكاب بعض أسوأ أشكال العنف، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاغتصاب والتشريد القسري ضد نساء وأطفال الروهينغا. وتلقى وفد الهيئة معلومات مباشرة من الضحايا الذين عانوا من هذه الانتهاكات وهربوا إلى كوكس بازار. وروت العديد من نساء الروهينغا وهن ينتحبن كيف تعرضن والفتيات الصغيرات لاغتصاب جماعي من قبل الجنود. كما حكى بعضهن قصصا مروعة عن مشاهدة أفراد عائلتهن يقتلون أمامهن، وضرب رؤوس أبنائهن في الأشجار، ورمي الأطفال والآباء

المسنين في المنازل المحترقة، وإطلاق النار على أزواجهن. واستنادا إلى تقارير¹³ متعددة موثوق بها، فإن هذه الانتهاكات الواسعة الانتشار، لا سيما العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، خاصة الفتيات، منهجية ومتعددة الأبعاد، وهي جزء من حملة التطهير العرقي المنظمة، التي تقع ضمن فئة الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

كما التقى وفد الهيئة مع مسؤولين من وكالات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والوكالات الإنسانية ذات الصلة، وممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والجهات الحكومية المحلية / المجتمع المدني، الذين أكدوا جميعهم سماعهم روايات مماثلة من ضحايا فروا من منازلهم في ميانمار لإنقاذ حياتهم. وبناء على ذلك، واستنادا إلى المعلومات المباشرة التي تم الحصول عليها من روايات الضحايا المباشرين وشهود العيان، والتي تم تكرارها / تأكيدها من قبل مجموعات منفصلة من الضحايا في مخيمات مختلفة، والتي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع في تقارير حقوق الإنسان ذات الصلة من قبل منظمات مرموقة، تمكن وفد الهيئة من استنتاج أن هناك أدلة كافية على التمييز المؤسسي والانتهاكات المنهجية ضد مسلمي الروهينغيا في ميانمار. ويمكن أيضا وصف الطابع المنهجي والجماعي للتمييز بأنه شكل من أشكال الفصل العنصري، الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفيما يلي بعض أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرونها الضحايا:

1. انتهاك الحق في الحياة

أبلغ عدد كبير من لاجئي الروهينغيا في كوكس بازار عن قتل بعض أفراد أسرهم أمام أعينهم. غير أنه من الصعب للغاية التحقق من إجمالي عدد الروهينغيا الذين قتلوا داخل ولاية راخين بسبب الرقابة الإعلامية الكاملة من قبل حكومة ميانمار، والتي تشمل منع معظم وكالات الإعلام الدولية والمستقلة من التحقق من الحقائق في أوساط الروهينغيا المحاصرة ومخيمات نازحي الروهينغيا في الداخل في ولاية راخين. ووفقا للإحصاءات التي تم جمعها من مصادر متعددة، فقد قتل أكثر من 7.000 لاجئ من الروهينغيا على أيدي قوات الأمن الميانمارية في ولاية راخين منذ 25 أغسطس / آب 2017. كما روى العديد من اللاجئين تفاصيل انتهاكات مماثلة كجزء من حياة الاضطهاد التي يعيشونها في مجتمعات معزولة على مدار العقود الماضية.

وفي 10 يناير 2018، اعترف جيش ميانمار بأن قوات الأمن والقرويين قد قتلوا 10 أسرى من الروهينغيا، ودفنهم في مقبرة جماعية خارج إن دين، وهي قرية في مونغداو بولاية راخين¹⁴. واستنادا إلى تقارير متعددة حول عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي يقوم بها الجيش ضد الروهينغيا، فإن هذا الاعتراف النادر والمريع هو مجرد قمة جبل الجليد، ويستدعي إجراء تحقيق مستقل وجاد حول الفضائح الأخرى التي ارتكبت في خضم حملة التطهير العرقي منذ 25 أغسطس / آب 2017.

ويمتد القتل المنهجي لمسلمي الروهينغيا في ميانمار إلى ما قبل عمليات الجيش الأخيرة. فكما يتضح من أزمات اللاجئين المتكررة الناتجة عن العنف ضد الروهينغيا في ولاية راخين (1977-1978 / 1982 /

¹³ <https://www.hrw.org/report/2017/11/16/all-my-body-was-pain/sexual-violence-against-rohingya-women-and-girls-burma>

¹⁴ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/01/myanmar-militarys-mass-grave-admission-exposes-extrajudicial-killings-of-rohingya/>

1991-1992 / 2001/2012) والتقارير السابقة حول وضع حقوق الإنسان في ميانمار من مصادر دولية متعددة، فإن هذه الانتهاكات ليست جديدة، وإنما هي استمرار عقود من التمييز المنهجي القديم ضد مسلمي الروهينغيا. وأبلغ لاجئون من الروهينغيا وفد الهيئة بأنه في حين كان ولوج الروهينغيا إلى المستشفيات محدوداً جداً ومقيداً لسنوات عديدة، فإن نساء الروهينغيا اللواتي كن يذهبن إلى المستشفيات بسبب أمراض مختلفة كن لا يتلقين علاجاً جيداً، مما كان يؤدي غالباً إلى وفاتهن حتى بعد إجراءات طبية بسيطة. هذه الحوادث المستمرة والمتكررة، التي يبدو أنها تنبه إلى القتل العمد لنساء الروهينغيا، أجبرت الروهينغيا على الابتعاد عن المستشفيات واستخدام بدائل أخرى بدائية للعلاجات الطبية، بما في ذلك الولادة في المنزل. ولا تنتهك مثل هذه المعاملة الإنسانية حق الروهينغيا في الصحة فحسب، بل إنها تظهر أيضاً شكلاً من أشكال التقسيم الاجتماعي التي تقع بوضوح تحت الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري.

2. التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة

لا يمكن قياس الحجم الكامل للانتهاكات والجرائم الناتجة عن العملية العسكرية الأخيرة ضد مسلمي الروهينغيا في ميانمار بشكل دقيق حتى يتم السماح لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والمراقبين المستقلين الآخرين بولوج ولاية راخين في ميانمار من دون قيود. غير أن اللاجئين الذين نجوا من العنف واستطاعوا العبور إلى بنغلاديش يقدمون أدلة حية على المعاملة القاسية واللاإنسانية التي تعرضوا لها. فخلال محاولة لهؤلاء اللاجئين في كوكس بازار، كشفوا عن ندوب الرصاص والحروق وعلامات الإصابات على أجسادهم الضعيفة. وروى العشرات من شهود العيان أنه لم يسلم أحد - فالرجال والنساء، الكبار والصغار، الأطفال وحتى الرضع، أُطلق عليهم الرصاص وألقوا في النار من قبل جيش ميانمار والعصابات البوذية. وعندما سئلوا عن سبب تعرضهم للهجوم، قالوا إن السبب هو أنهم سجلوا أنفسهم في وثائق الهوية الخاصة بهم على أنهم روهمينغيا بدلاً من بنغاليين، كما تصر حكومة ميانمار على تسميتهم. وقد أكدت تقارير متعددة موثوقة هذه الشهادات.

ومرة أخرى، وصف عدد كبير من اللاجئين تعرضهم للعنف الجسدي كجزء من حياتهم الروتينية حتى قبل أحداث 25 أغسطس/ آب 2017. وتعرض المدنيون الروهينغيا الأبرياء الذين أُجبروا على العيش في أحياء معزولة بسبب عرقهم، للتعذيب والمعاملة القاسية غير الإنسانية بشكل روتيني لعدم خضوعهم للقيود التمييزية وغير القانونية المفروضة على حريتهم الدينية وحريتهم في الحركة والتجمع السلمي. ومن خلال تحليل طبيعة العملية العسكرية المنهجية، يمكن القول بثقة أنها نُفذت ضد سكان الروهينغيا جميعهم في ولاية راخين في محاولة واضحة لإخراجهم من البلاد بشكل دائم.

3. تدمير قرى الروهينغيا من قبل قوات أمن ميانمار

وخلال تفاعلها مع اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار، أكد العشرات من شهود العيان لوفد الهيئة أن جيش ميانمار قام بعملية منهجية لحرق منازل وقرى الروهينغيا بأكملها. وروى العديد من الضحايا الطريقة التي جعل بها جنود جيش ميانمار الروهينغيا عزلاً بأمرهم لهم تسليم جميع الأدوات الحادة والسكاكين للجنود والتجمع في منطقة واحدة، قبل إضرام النار في القرى بأكملها. وتضمنت الروايات عسكرياً هاجموا الأطفال الرضع وألقوا بهم في النار أمام أمهاتهم. كما تعرضت العديد من النساء للاغتصاب الجماعي والتعذيب الوحشي.

وتأكدت حوادث حرق منازل الروهينغيا ومساجدهم في بلدة مونغداو وقرى أخرى في ولاية راخين الشمالية من خلال تقارير موثوقة مختلفة من وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية المشهورة وكذا الأمم المتحدة. ومنذ ديسمبر / كانون الأول 2016، أكدت العديد من صور الأقمار الصناعية أيضا أن الدمار في قرى الروهينغيا أكبر بكثير وفي أماكن أكثر مما اعترفت به حكومة ميانمار في بلاغاتها الرسمية. وفي بداية أكتوبر / تشرين الأول 2017، كشفت منظمة العفو الدولية عن أدلة تشير إلى حملة أرض محروقة واسعة النطاق في ولاية راخين الشمالية، حيث أحرقت قوات أمن ميانمار والعصابات الأهلية قرى الروهينغيا بالكامل وأطلقت النار على أشخاص بشكل عشوائي أثناء محاولتهم الفرار. ويظهر تحليل المنظمة لبيانات الكشف النشط عن الحرائق والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية والصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو من الأرض، وكذا المقابلات مع العشرات من شهود العيان في ميانمار وعبر الحدود في بنغلاديش، كيف وقعت حملة منظمة من الحرق المنهجي لقرى الروهينغيا على امتداد ولاية راخين الشمالية لمدة تقارب الثلاثة أسابيع¹⁵.

وخلافا لادعاءات حكومة ميانمار بأنها تتصدى للوضع القائم بناء على مبدأ سيادة القانون، يبدو أنها تتجنب النقد فقط ولا تزال في حالة إنكار للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتعزز هذا الافتراض تأكيدات سلطات ميانمار بأن المدنيين هم من أحرقت منازلهم لجذب الانتباه وأن قوات الأمن هاجمت الجماعات المسلحة فقط. إلا أن الأدلة دامغة - فقوات أمن ميانمار أحرقت قرى الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية في حملة مقصودة تهدف لدفع الروهينغيا للخروج من ميانمار.

واستنتج وفد الهيئة، بعد الاطلاع على مختلف التقارير الموثوقة والاستماع إلى شهادات مطابقة من اللاجئين الروهينغيا، إلى أن الهجمات على قرى الروهينغيا كانت مخططة ومتعمدة ومنهجية لحرمان الروهينغيا من منازلهم وأماكن عيشهم وإجبارهم على الفرار لتغيير التركيبة الديموغرافية للولاية بشكل دائم. وفي الآونة الأخيرة، أفيد بأن سلطات ميانمار غيرت أسماء المواقع والقرى المحترقة، مما يجعل من الصعب على اللاجئين الروهينغيا العودة إلى أراضيهم والمطالبة بها من خلال السجلات المتاحة.

4. انتهاك حرية الدين والمعتقد

حرية الدين والمعتقد مضمونة بموجب القانون الدولي¹⁶. وعلى الرغم من الأسباب التاريخية المتعددة للتمييز ضد مسلمي الروهينغيا في ميانمار، يجب الاعتراف بأن أحد الأسباب الرئيسية للحالة الراهنة هو التمييز المؤسسي القائم على الدين والعرق. ومن الناحية التاريخية، فخلال الصدام بين بريطانيا واليابان أثناء الحرب العالمية الثانية، وقف بوذيو ميانمار مع اليابانيين، بينما دعم المسلمون البريطانيين. ويبدو أن هذا العداء لم ينس من قبل الأغلبية البوذية والجيش الميانماري. وفي العديد من التصريحات العامة، استخدم البوذيون المتطرفون والقادة العسكريون في ميانمار الدين والعرق كمؤججين رئيسيين للتحريض على التمييز والانتهاكات ضد مسلمي الروهينغيا. وهذا ينسجم مع تصريح البابا فرانسيس الذي قال بأن

¹⁵ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/09/myanmar-scorched-earth-campaign-fuels-ethnic-cleansing-of-rohingya-from-rakhine-state/>

¹⁶ المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد

أقلية الروهينغيا في ميانمار تتعرض للتعذيب والقتل لمجرد أنهم أرادوا أن يعيشوا وفقا لثقافتهم وعقيدتهم الإسلامية¹⁷.

وأكد العديد من اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار للهيئة أنه منذ سنوات عديدة، وخاصة منذ عام 2012، فرضت حكومة ميانمار حظرا تعسفا وغير قانوني على حقهم في أداء صلواتهم اليومية والتجمع لأداء صلاة الجمعة في المساجد. وبدلاً من ذلك، أُجبروا على أداء الصلاة في منازلهم أو سرا في جماعات متناوبة في مخيماتهم. واستخدمت الإدارة العسكرية العنف ضد مسلمي الروهينغيا أثناء ذهابهم لأداء صلاة الجمعة، خاصة ضد أولئك الذين كانوا يتمشون خارج مخيماتهم حيث يتم احتجازهم. وروى العشرات من الشهود للهيئة كيف تم تدمير مساجدهم وحتى حرقها.

وبالإضافة لذلك، ذكر شهود الروهينغيا الأكبر سناً أن قوات الأمن الحكومية أمرت المجتمعات المسلمة في ولاية راخين، مرارا ولعدة سنوات، بإغلاق مراكزها الدينية، بما في ذلك المساجد والمدارس الدينية والكتاتيب ومراكز تحفيظ القرآن الكريم. وتم الأمر بإغلاق هذه المراكز بذريعة أنها لم تكن مسجلة بشكل رسمي. إلا أن نفس الشهود أكدوا أيضا أن المسؤولين الحكوميين لم يسمحوا بتسجيل أي مدرسة دينية رسميا. كما تم التبليغ أيضا بأن سلطات ميانمار رفضت مرارا الموافقة على طلبات التجمع للاحتفال بالأعياد الإسلامية التقليدية وحصرت عدد المسلمين الذين يمكنهم التجمع في مكان واحد. ولم يُسمح لمسلمي الروهينغيا بالتجمع للعبادة وأداء الطقوس الدينية إلا خلال الأعياد الإسلامية الكبرى، وهذا أيضا تحت مراقبة صارمة.

لقد تم التبليغ عن التمييز المنهجي ضد مسلمي الروهينغيا بسبب عقيدتهم على نطاق واسع من قبل العديد من المنظمات. وأخبر لاجئو الروهينغيا وفد الهيئة أنه كانت تتم معاملتهم كأجانب غير شرعيين وأن الحكومة قد أصدرت لهم "بطاقات تسجيل مؤقتة". كما أصرت السلطات في ميانمار على أن يقدم رجال الروهينغيا المسلمون المتقدمين بطلب للحصول على بطاقات التسجيل المؤقتة صوراً بدون لحى. وأفاد اللاجئون أيضاً أن العديد من القادة البوذيين، مدعومين من النظام العسكري، قاموا بحملات متعددة لإغراء المسلمين للتحويل إلى البوذية من خلال تقديم صدقات أو رشاوي. وفي الواقع، فإن تحويل غير البوذيين، سواء بالإكراه أو غير ذلك، هو جزء من حملة حكومية طويلة الأمد لـ "بورمة" الأقليات العرقية. وغالبا ما تزامنت هذه الحملات مع زيادة الوجود العسكري والضغط العسكرية. ومع ذلك، فقد ذكر لاجئو الروهينغيا بأن جميع هذه الحملات قد فشلت فشلا ذريعا.

5. الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية بما فيها الجنسية

منذ الانقلاب العسكري عام 1962، حرمت حكومة ميانمار فعليا أقلية الروهينغيا المسلمة من حقوقهم السياسية ومارست التمييز المؤسسي ضدهم من خلال فرض قيود تدريجية على جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك الزواج وتنظيم الأسرة والتوظيف والتعليم والممارسات الدينية وحرية الحركة. فعلى سبيل المثال، وحسبما روى بعض اللاجئين الروهينغيا في بازار كوكس، لا يُسمح لأزواج الروهينغيا بإنجاب أكثر من طفلين. وقد تم تأكيد هذه القيود في تقرير سابق لمنظمة فورتيفاي رايتس¹⁸. كما يجب على الروهينجا أن

¹⁷ <https://www.reuters.com/article/myanmar-rohingya-pope-int/pope-issues-stinging-criticism-of-myanmars-treatment-of-rohingya-idUSKBN15N120>

¹⁸ www.fortifyrights.org/downloads/Policies_of_Persecution_Feb_25_Fortify_Rights.pdf

يطلبوا الإذن للزواج، الأمر الذي قد يتطلب منهم رشوة السلطات وتقديم صور للعروس دون حجاب والعريس بوجه حليق لتحقير عاداتهم الإسلامية.

وعلاوة على ذلك، فإن مسلمي الروهينغيا كانوا محصورين في مناطقهم ولم يكن يُسمح لهم بالتحرك أو الانتقال أو السفر خارج مناطقهم المحددة دون موافقة مسبقة من الحكومة. إن أغلبية لاجئي الروهينغيا الذين قابلتهم الهيئة كانوا أميين أو تلقوا تعليماً أساسياً للغاية. وبعد الاستفسار، تم اكتشاف أنهم تعرضوا للتمييز المؤسسي في هذا القطاع أيضاً، حيث إنه لم يكن مرحباً بهم بدايةً، ثم إنهم كانوا بحاجة إلى رشوة السلطات ليتم قبولهم في المدارس العامة، وأخيراً كان يتم التمييز ضدهم داخل المدارس بالمقارنة مع الطلاب غير الروهينغيا. كما لم يتم توفير أي تسهيلات من أجل تعليمهم العالي. وحصل معظم اللاجئين على التعليم الأساسي في المدارس المنزلية/ الكتاتيب بمدن الصفيح.

وتم حرمان معظم الروهينغيا المسلمين فعلياً من جنسيتهم من خلال تطبيق قانون المواطنة لعام 1982 التمييزي. وأنشأ هذا القانون ثلاث فئات من المواطنين: "المواطنون" (يشار إليهم عمومًا بـ "المواطنين الكاملين"، و"المواطنون المنتسبون" و"المواطنون المتجنسون"، وكل منها يمنح حقوقاً ومستحقات مختلفة. وينص الفصل 3 من قانون الجنسية لعام 1982 على اعتبار الأشخاص الذين ينتمون إلى أحد "الأعراق القومية" المعترف بها رسمياً مواطنين كاملين بالميلاد، وكذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية تعتبر مستوطنة للبلاد قبل عام 1823.

وفي حين تشير السجلات الرسمية المتاحة بوضوح إلى أن مسلمي الروهينغيا كانوا يسكنون هذه الأراضي قبل الاحتلال البريطاني عام 1826 بكثير، فقد تم استبعادهم من "الأعراق الوطنية" الثمانية المدرجة في القانون ولم يتم إدراجهم أيضاً في قائمة تضم 135 مجموعة عرقية معترف بها رسمياً، نشرتها حكومة ميانمار فيما بعد في أيلول / سبتمبر 1990. وكما أوضحنا في الأجزاء السابقة من هذا التقرير، فإن التمييز المؤسسي ازداد سوءاً مع مرور الوقت، كما أن الحق الأدنى في التصويت قد انزع أيضاً من الروهينغيا. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وبينما احتفل العالم بعقد أول انتخابات ديمقراطية في ميانمار منذ نهاية الحكم العسكري، لم يُسمح للروهينغيا بالمشاركة كمرشحين أو كناخبين.

ودعت اللجنة الاستشارية الدولية بشأن ولاية راخين بقيادة كوفي عنان في تقريرها النهائي الذي نُشر في 24 أغسطس/ آب 2017، إلى مراجعة قانون المواطنة في ميانمار وتنقيحه وإنهاء جميع القيود المفروضة على أقلية الروهينغيا المسلمة لمنع المزيد من العنف في المنطقة المحاصرة. ويشير التقرير كذلك إلى أن حكومة ميانمار قد أيدت فعلياً التحرك نحو الفصل بين مسلمي الروهينغيا والبوذيين في ولاية راخين¹⁹. وتركز عدد من التوصيات الواردة في هذا التقرير على عملية التحقق من الجنسية في ميانمار للمسلمين وحقوقهم والمساواة أمام القانون، وحریتهم في التنقل، ووضع أولئك المحصورين في مخيمات المشردين داخلياً. كما أوصت اللجنة الاستشارية حكومة ميانمار باتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الفصل القسري بين بوذيي راخين ومسلمي الروهينغيا؛ والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بلا قيود إلى راخين؛ وإيجاد حل لانعدام جنسية الروهينغيا؛ ومحاسبة أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان؛ ورفع القيود على حرية الحركة للروهينغيا²⁰.

6. نظام فصل عنصري: التطهير العرقي والإبادة الجماعية

¹⁹ التقرير الختامي للجنة الاستشارية بشأن ولاية راخين، ص. 50.

²⁰ http://www.rakhinecommission.org/app/uploads/2017/08/FinalReport_Eng.pdf

بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يُعرف الفصل العنصري على أنه جريمة ضد الإنسانية تشمل مجموعة من الأفعال، ترتكب في سياق نظام مؤسسي من القمع والهيمنة المنهجين من قبل مجموعة عرقية واحدة على أي مجموعة أو مجموعات عرقية أخرى بنية الحفاظ على ذلك النظام²¹. وتتراوح الأفعال المحددة التي ترتكب في هذا السياق وتدخل في إطار جريمة الفصل العنصري، بين العنيفة صراحة، مثل القتل والاعتصاب والتعذيب، إلى التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير التي تتخذ لمنع جماعة أو جماعات عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد وحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية. وكل هذه الشروط متوفرة في حالة معاملة مسلمي الروهينغيا في ميانمار.

أيضا، استنادا إلى الشهادات المسجلة من مجموعة واسعة من ضحايا الروهينغيا الذين لجأوا إلى كوكس بازار، والتي تشمل انتهاكات منهجية لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمسلمي الروهينغيا، على مدى فترة طويلة من الزمن، تعتقد الهيئة أن وضع حقوق الإنسان الذي يواجهه مسلمو الروهينغيا في ميانمار يحمل السمة البارزة لحملة منظمة للتطهير العرقي، وهي جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. ومن واجب المجتمع الدولي اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لوضع حد لهذا الوضع على الفور.

إن القتل والتعذيب والاعتصاب والتهجير القسري / نقل السكان والاختفاء القسري وغيره من الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها قوات الأمن الميانمارية ضد سكانها الروهينغيا، ولا سيما في أكتوبر / تشرين الأول 2016 وأغسطس / آب 2017، هي مظاهر إضافية لجرائمهم ضد الإنسانية. ومن العناصر التأسيسية للتمييز ضد الروهينغيا واضطهادهم هو حرمانهم من حقهم في الجنسية (الذي تم تطبيقه من خلال قانون المواطنة لعام 1982)، بالإضافة إلى إنكار الحكومة لهويتهم كأقلية عرقية في ميانمار والإشارة المستمرة إليهم بـ "الأجانب" أو "البنغاليون"، يندرجان ضمن العنصرية والتمييز العنصري. وهذا بدوره مكن وسهل وجود نظام من القيود المشددة على حرية حركة الروهينغيا توسع في نطاقه وشدته منذ أحداث العنف في عام 2012.

وفي تحليل قانوني لوضع حقوق الإنسان في ولاية راخين بميانمار، وجد مركز الأرد لوينشتاين الدولي لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة بيل أدلة قوية على حدوث إبادة جماعية ضد سكان الروهينغيا²². وقد وجد التحليل القانوني الذي يمتد على 65 صفحة والذي صدر في أكتوبر / تشرين الأول 2015 أن سجل خطابات المسؤولين الحكوميين والقادة البوذيين المناهضة للروهينغيا، والسياسات التي تستهدف الروهينغيا على وجه التحديد، والانتهاكات الواسعة ضد الروهينغيا، جميعها تقدم أدلة قوية على أن كل واحد من العناصر الثلاثة للإبادة الجماعية موجود في الوضع العام للروهينغيا في راخين.

7. وضعية لاجئي الروهينغيا من ميانمار في كوكس بازار

زار وفد الهيئة مخيمي كوتوبالونغ و بالوخالي للاجئين في كوكس بازار. وحسب ما عاينته السلطات المعنية ونقلت، فإنه على الرغم من توقيع اتفاق إعادة التوطين (23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017) بين

²¹ <http://www.un.org/en/genocideprevention/crimes-against-humanity.html>

²² اضطهاد مسلمي الروهينغيا: هل هناك إبادة جماعية في ولاية راخين بميانمار؟ - تحليل قانوني: <https://law.yale.edu/system/files/documents/pdf/Clinics/fortifyrights.pdf>

ميانمار وبنغلاديش، فإن تدفق اللاجئين مستمر، وهو ما أبرز محتهم المستمرة بخصوص السلامة في راخين.

كما زار وفد الهيئة منطقة تومرو الحدودية، وهي أرض حرام بين ميانمار وبنغلاديش، حيث يتخذ آلاف اللاجئين الروهينغيا شريطا قصيرا من الأرض ملجأ لهم. وروى ممثل قوات أمن الحدود في بنغلاديش (التي تقدم لهم المساعدة الإنسانية) تفاصيل مروعة عن كفاح هؤلاء اللاجئين للوصول من ميانمار إلى هذه المنطقة بعد عبور المناطق الشديدة الحراسة وتخطي الأسلاك الشائكة والألغام الأرضية تحت نيران معادية متواصلة. وذكرت سلطات بنغلاديش المعنية أيضا أنه سيتم قريبا نقل أولئك اللاجئين إلى مخيمات اللاجئين العادية.

وتفاعل الوفد كذلك مع كل من الفاعلين الإنسانيين المحليين والدوليين على الأرض، الذين شرحوا له بالتفصيل العملية الإنسانية الجارية. وفي الوقت نفسه، حثوا منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها على تقديم دعمهم الكامل بثتى الأشكال للتخفيف من معاناة اللاجئين الروهينغيا الذين غادروا بلادهم، في معظم الحالات، بالملايس التي يرتدونها وبعض وثائق إثبات الهوية.

وتجدر الإشارة إلى أن مخيمات اللاجئين قد أقيمت في منطقة تمتد على طول الحدود مع ميانمار في واد كان يضج بالحياة البرية ويضم عددا كبيرا من الأشجار والبحيرات. غير أنه، بسبب التدفق الكثيف للاجئين في فترة قصيرة من الزمن، تعرضت البيئة في المنطقة لأضرار كبيرة حيث تم قطع معظم أشجار الخيزران لبناء الأكواخ المؤقتة للاجئين واستخدامها كحطب. وأحد المخاوف الرئيسية التي أعرب عنها المسؤولون البنغلاديشيون هي أن الوضع قد يتفاقم خلال موسم الأمطار الموسمية، والذي سيعرف انهيارات أرضية وفيضانات كبيرة ما لم يتم تنفيذ المزيد من الأعمال الهندسية. وعليه، فإن هناك حاجة ملحة إلى موارد إضافية لأن بنغلاديش، رغم بذلها لقصارى جهودها، لن تستطيع مواجهة التحدي الإنساني الضخم خلال موسم الأمطار المقبل.

ورغم أن وضع اللاجئين وقصصهم كانا مؤلمين، إلا أنه كان من دواعي السرور ملاحظة أن حكومة بنغلاديش تبذل قصارى جهدها لتسهيل حياة لاجئي الروهينغيا وتسهيل إدارة عملية الإغاثة الإنسانية بنظام. كما يتوجب علينا أيضا أن نعترف ونثني على كرم وتعاطف المجتمعات المضيفة في كوكس بازار في توفير المأوى ومشاركة مواردهم الخاصة - المحدودة في كثير من الحالات - لمساعدة الروهينغيا الذين فروا من ميانمار خوفا على حياتهم وكرامتهم.

والأهم من ذلك كله، أن المرء يشعر بالخجل الشديد أمام الصمود والقوة التي أبان عنهما لاجئو الروهينغيا، نساء وأطفالا، الذين نجوا من أصعب ظروف التمييز والاضطهاد التي يمكن للمرء أن يتخيلها. غير أن الوفد الزائر، في الوقت نفسه، لاحظ للأسف الحالة النفسية السيئة للاجئين، الذين تحطموا بشكل واضح بسبب الانتهاكات المروعة التي واجهتهم وشهدوها في الماضي القريب. وعند سؤالهم عن استعدادهم للعودة، رفض معظمهم العودة في خوف ما لم يتم توفير ضمانات قوية لسلامتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية.

استناداً إلى أبحاثها، بما في ذلك متابعة الأزمة منذ عام 2012، فضلا عن الشهادات المباشرة للضحايا في كوكس بازار، خلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة للهيئة إلى أن التمييز ضد الروهينغيا في ولاية راخين متعدد الجوانب ومنهجي، حيث إنهم جردوا بصورة منهجية من جنسيتهم، وتم التمييز ضدهم وتهميشهم على نحو متزايد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من تواجدهم لقرون في ميانمار، فإن الروهينغيا لا يزالون غير مقبولين كأفراد كاملين في المجتمع الميانماري وغالبا ما يتم وصفهم بأنهم أجانب أو مهاجرين غير شرعيين. وشكلت مجموعة متداخلة من القوانين والأنظمة والسياسات والممارسات التمييزية جزءا أساسيا من آلية الدولة للقمع، والتي ينطبق عليها تعريف الفصل العنصري، وهي جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

وأدت الانتهاكات المروعة الأخيرة لحقوق الإنسان منذ أكتوبر / تشرين الأول 2016، وبشكل أشد منذ أغسطس / آب 2017، إلى الهجوم على قرى الروهينغيا وإحراقها عمدا (مما أدى إلى تشريدهم على نطاق واسع)، وسوء معاملة المدنيين وتعذيبهم وكذا اغتصابهم وقتلهم خارج نطاق القضاء. غير أن جميع هذه الجرائم المروعة قد ارتكبت بسهولة، حيث إنها وقعت على خلفية عقود من الاضطهاد الذي ترعاه الدولة، والقوالب النمطية السلبية لمسلمي الروهينغيا على أساس انتمائهم العرقي ومعتقدهم الديني. لذا، فإن البؤس الذي لا ينتهي ومحنة مسلمي الروهينغيا في ميانمار تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما المسلمين في جميع أنحاء العالم. وإذ تؤكد على مسؤولية حكومة ميانمار عن وضع حقوق الإنسان السيئة التي يعيشها مسلمو الروهينغيا، لا بد من الاعتراف بأن هذا الوضع كان من الممكن تجنبه أو على الأقل كان من الممكن تخفيف حدته إذا كان المجتمع الدولي تصرف بشكل حاسم في الوقت المناسب عندما تم الإبلاغ عن موجة الانتهاكات التي ارتكبتها حكومة ميانمار في عام 2012. فمن الواضح بالفعل أن الأحداث المأساوية التي وقعت في آب / أغسطس 2017، كانت نقطة تحول فيما يخص المظالم والانتهاكات التي عانى منها الروهينغيا وكذا تقاعس بقية العالم عنها.

وأجبر الضغط المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي والضغط الدولي ميانمار على توقيع اتفاق إطاري مع بنغلاديش في 23 نوفمبر 2017 لإعادة اللاجئين الروهينغيا إلى وطنهم. غير أن هناك العديد من الثغرات في هذه الاتفاقية، والتي يجب إصلاحها لضمان عودتهم الأمانة والكرامة. والأهم من ذلك، فإن هناك حاجة لاتخاذ مجموعة من الخطوات لتهدئة مخاوف اللاجئين الروهينغيا المدعورين، الذين لا يرغبون في العودة دون ضمانات قوية على سلامتهم.

واكتشفت بعثة تقصي الحقائق إلى كوكس بازار التابعة للهيئة تفاصيل عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد الروهينغيا في ميانمار، والتي تثبت ادعاءات التمييز المؤسفة على أساس عرقهم ودينهم وأصلهم في جميع مجالات الحياة بما في ذلك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وعليه، تخلص الهيئة إلى أنه على الرغم من عدم قدرتها على زيارة ولاية راخين فعليا وإجراء تحقيقات (بسبب رفض ميانمار السماح بمثل هذه الزيارة)، فإن هناك مجموعة كبيرة من الأدلة العملية والظرافية، التي تثبت مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات أمن ميانمار في حق المدنيين العزل والأبرياء، نتج عنها التعذيب والاعتصاب والقتل خارج نطاق القضاء والتشريد القسري. واستنادا إلى البيانات المتاحة والنتائج التي توصلت إليها الزيارة الميدانية، ترى الهيئة أيضا أن حجم الانتهاكات والفظائع في ميانمار أكبر وأشد خطورة مما رواه الضحايا. وأجبر حجم هذه الانتهاكات وشدتها مفوض الأمم المتحدة

السامي لحقوق الإنسان على وصفها بـ "الأمثلة النموذجية للتطهير العرقي" وأجبراً منظمات غير حكومية أخرى لحقوق الإنسان على اعتبارها "جرائم ضد الإنسانية". وتعتبر الهيئة عن امتنانها الصادق لحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية على تمكين وفدها من الولوج غير المشروط لمخيمات اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار، وعلى الدعم اللوجستي الكامل، الذي مكنه من الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليه بموضوعية وحياد. كما تستحق حكومة بنغلاديش الإشادة من أجل المساعدات الإنسانية الواسعة النطاق التي تقدمها إلى لاجئي الروهينغيا بطريقة منظمة ومتواصلة.

التوصيات

لحكومة ميانمار

- اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوضع حد لجميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينغيا الأبرياء والعزل في ولاية راخين وأجزاء أخرى من البلاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على حكومة ميانمار إجراء تحقيقات عاجلة وشفافة ومحيدة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان و التعجيل بتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.
- مراجعة واستبدال جميع السياسات والممارسات التمييزية ضد سكانها من الروهينغيا، واتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للحرمان والتمييز ضد الروهينغيا، بما في ذلك القضية الأساسية المتعلقة بالحقوق في المواطنة / الجنسية والتحديات طويلة الأمد التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.
- السماح على الفور لسكانها المهجرين قسراً في البلدان المجاورة، خصوصاً المليون لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش، بالعودة إلى وطنهم في ولاية راخين. ومن الأهمية بمكان أن يشعر الروهينغيا بالأمان قبل العودة إلى وطنهم، ولذلك يجب اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان حمايتهم وكفل حياة كريمة لهم لدى عودتهم. وتوصي الهيئة بأن يتضمن الحد الأدنى من الشروط لأي برنامج لإعادة توطين اللاجئين العودة المستدامة والطوعية للاجئين الروهينغيا في سلامة وأمن وكرامة ومع ضمان سبل العيش، بما في ذلك توفير حقوقهم الإنسانية الأساسية مثل حرية الاعتقاد والحركة والحصول على فرص اجتماعية واقتصادية متساوية.
- السماح بدخول وكالات المعونة الإنسانية بحرية ومن دون قيود، وتسهيل بعثات تفصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لإجراء تحقيقات مستقلة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بهدف معالجتها بشكل شامل.
- التصدي لحمات التضليل / الكراهية ضد مسلمي الروهينغيا في الأماكن العامة وفي وسائل الإعلام الرسمية، وكذا إطلاق عملية حوار شاملة ومتواصلة بين الأديان لتعزيز السلام والوئام بين المجتمعات المتضررة. ولبلوغ هذه الغاية، فإن إنشاء مكتب منظمة التعاون الإسلامي الإنساني في راخين²³، والذي وعدت به منذ فترة طويلة، سيساعد كثيراً كلا من ميانمار ودول منظمة التعاون الإسلامي.
- التنفيذ الفوري والإيجابي لتوصيات لجنة (كوفي عنان) الاستشارية الدولية بشأن ولاية أراكان / راخين. وتشمل هذه المطالب التي تقدم بها المجتمع الدولي لحقوق الإنسان إلى حكومة ميانمار منذ أمد بعيد قضايا الجنسية، وحرية التنقل، والأشخاص المشردين داخلياً، وولوج المساعدة الإنسانية

ووسائل الإعلام من دون قيود، وتوفير التعليم والتطبيب، بالإضافة إلى القضايا التنموية الأخرى الضرورية لمنع العنف وحفظ السلام، وتعزيز المصالحة ومنح الأمل للروهينغيا الذين تضيق عليهم الدولة الخناق.

لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

- تحت الهيئة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما البلدان المجاورة لميانمار، على مواصلة إشراك حكومة ميانمار وحثها على الوفاء بالتزامها بضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع مواطنيها، لا سيما أقلية الروهينغيا المسلمة المضطهدة. كما يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي مواصلة إثارة هذه المخاوف في جميع المنتديات الدولية المناسبة، بما في ذلك مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في نيويورك.
- دعت الهيئة المجتمع الدولي بشكل عام والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص إلى بذل كل ما في وسعهم لإجبار ميانمار على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان تجاه أقلية الروهينغيا بطريقة ملموسة وداخل أجل محدد، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنع تدهور الأزمة أكثر في ولاية راخين.
- كما تحت الهيئة المجتمع الدولي، لا سيما دول منظمة التعاون الإسلامي على تقديم جميع المساعدات الإنسانية للروهينغيا المشردين داخليا وكذا أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة.
- يتعين على منظمة التعاون الإسلامي التعجيل بتعيين مبعوثها الخاص بشأن الروهينغيا، الذي ينبغي أن ينسق بنشاط مع نظرائه في الأمم المتحدة ونظرائه الدوليين المعنيين لإلقاء الضوء على محنة الروهينغيا وكذا العمل مع حكومة ميانمار لإيجاد حل دائم لأزمة الروهينغيا من خلال الحوار والتنمية.
- ينبغي على فريق الاتصال المعني بالروهينغيا التابع لمنظمة التعاون الإسلامي استغلال فرصة انعقاد مجلس وزراء الخارجية المقبل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في بنغلاديش لزيارة كوكس بازار، والتداول بشأن هذه القضية بالتفصيل وتقديم توصيات ملموسة حول هذا الموضوع.

للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان:

- ينبغي أن تواصل الهيئة متابعة وضعية حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا عن كثب، والتوعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ضدهم في ميانمار، وبذل كل ما في وسعها للتخفيف من معاناتهم بالتعاون مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان.
- يمكن أن تستمر الهيئة في تقديم إحاطة منتظمة لفريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الروهينغيا عن التطورات الأخيرة لوضعية حقوق الإنسان في ولاية راخين. كما يمكن للهيئة التنسيق مع بعثات منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف لتعميم نتائج هذا التقرير على نطاق واسع مع الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.
